الفساد المالي والإداري وآثاره في التنمية في العراق

المدرس الدكتورة
إيمان عبد الكاظم جبار
جامعة كربلاء - كلية الادارة والاقتصاد

الفساد المالي والإداري وآثاره في التنمية في العراق

المدرس الدكتورة
إيمان عبد الكاظم جبار
جامعة كربلاء - كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

لا يقتصر الفساد على دولة او منطقة معينة بل تمتد الى المناطق والدول كافة فهو ظاهرة عالمية ، وأصبح يهدر الموارد الاقتصادية ليس في الدول المتقدمة والنامية على السواء، حيث اخذ الفساد المالي والاداري يهدد عمليتي البناء والتنمية الاقتصادية وتدمير الاقتصاد والقدرة المالية والادارية .

يعدُّ العراق واحدا من الدول التي استشرى فيها الفساد المالي والاداري منذ نشأة الدول العراقية في بداية عشرينات القرن الماضي، وشكلت سنوات الحروب والعقوبات الاقتصادية على العراق بداية التوسع الكبير لهذه الظاهرة ، وقد استفحل الفساد بعد عام ٢٠٠٣ اذ اثرت عوامل متعددة في استشرائه في مرافق الدولة ومؤسساتها الاقتصادية ليتخذ صورا متعددة ، ويصبح من التحديات التي تواجه بناء الدولة والنهوض بالواقع الاقتصادي . لذلك لابد من التصدي لمثل هذه الظاهرة والحد من انتشارها وبالأخص في المرحلة الراهنة التي يتطلع فيها العراق الى بناء اقتصاد مدمر وهذا يتحقق من خلال الادارة السياسية الصادقة التي تسعى الى انتشال البلد من الفساد والمفسدين .

أولا: المقدمة

يعد الفساد واحدا من المشكلات التي تؤثر سلبا في عملية التنمية الاقتصادية، كونه يؤدي إلى تبديد الموارد وتوجيهها بعيدا عن متطلبات التنمية واحتياجاتها، فضلا عن إحداثه مشكلات توزيعية جدية، وإيجاد طبقة سياسية بعيدة عن المجتمع، ومنغمسة في ملذاتها، فتهم في ظل ذلك مطالب الجمهور، وتقوض العلاقة السوية بين الحكام والمحكومين وينفرط العقد الاجتماعي.

اهمية البحث: تناول البحث قضية مهمة جدا لها اثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تتمثل باستشراء الفساد المالي والاداري في العراق وآثاره

في إعاقة التنمية الاقتصادية، وتوجيه الموارد المالية بعيدا عن استخداماتها الأكثر كفاءة.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في الآثار التنموية الخطيرة لظاهرة الفساد في تعويق جهود التنمية، وزيادة عدم الكفاءة في الإنفاق العام عموما، وذلك الموجه لأغراض التنمية على نحو خاص.

فرضية البحث: إن للفساد آثارا تنموية خطيرة في العراق، أسهمت إلى جانب الحروب والعقوبات الاقتصادية في زيادة الفشل التنموي، عبر المزيد من تبديد الموارد، وضياع فرص التنمية.

هدف البحث: يسعى البحث إلى تسليط الضوء على مفهوم الفساد ومضمونه، وبيان جذوره في العراق ومؤشرات تطوره الحالية على وفق المقاييس الوطنية والدولية للوقوف على حجمه، ومن ثم تتبع آثاره التنموية. ويهدف البحث أيضا إلى تحليل ظاهرة خطيرة يعاني منها الاقتصاد العراقي المتمثلة بالفساد المالي والاداري الذي انتشر بصورة سريعة ليصبح عقبة تقف امام التنمية والنهوض الاقتصادي للبلد.

ثانيا: ماهيه الفساد

ان الفساد (corruption) مصطلح يتضمن معاني عديدة وقد عجزت الحكومات والمنظمات الدولية عن انجاح مشاريع مكافحه الفساد فقد قام فريق يترأسه بيتر إيجن Peter Eigen وحوالي ٧٠ شخصية مختصة في الشؤون المالية الدولية بإنشاء منظمة الشفافية في مايس ١٩٩٣. وكان الهدف منها أن تلعب دور جهاز الإعلام المناهض للفساد[١]. وفي عام ١٩٩٨ أعلن صندوق النقد والبنك الدوليان أن محاربة الفساد أحد المعايير الجديدة التي وضعاها للإدارة الاقتصادية الجيدة. وفي كانون الأول ٢٠٠٠ تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها بإنشاء لجنة مخصصة للتفاوض بشأن نص قانوني دولي فعال لمكافحة الفساد، وطلبت فيه من الأمين العام أن يدعوا فريق خبراء دولي–حكومي مفتوح لكي يدرس ويعد مشروع إطار مرجعي للتفاوض بشأن ذلك الصك. وبعد ذلك بعام واحد تبنت الجمعية قرارا بشأن منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع، وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية. كما أن إعلان جوهنسبيرغ بشأن التنمية المستدامة عام ٢٠٠٢ تضمن في الفقرة ١٩ منه أن الفساد يهدد التنمية المستدامة للشعوب. وتوجت جهود الأمم المتحدة في هذا المجال بالتوصل إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي افتتح باب التوقيع عليها في المكسيك في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٣ التي تضم إحدى وسبعين مادة[٢]. وبدخولها حيز التنفيذ في شهر كانون الاول (ديسمبر) ٢٠٠٥ أصبحت الاتفاقية تمثل أول اتفاق عالمي لتوفير نطاق واضح لحزمة واسعة من الجرائم المتعلقة

بالفساد، والتي تتطلب اتخاذ اجراءات وتدابير وقائية وتصحيحية. توفر اساسا قويا لمساءلة الدول الموقعة عليها، كما أنها تربط بين مكافحة الفساد والأطر المتعلقة بحقوق الإنسان وانتهاكاتها.

وبموازاة الاهتمام الدولي بمكافحة الفساد تصاعدت الدعوات لحث العديد من البلدان على القيام بإصلاحات إدارية وسياسية واقتصادية بقصد مكافحته بصورة فعالة. ما يزال مفهوم الفساد محاطا بالكثير من الغموض واللبس، رغم شيوع استخدامه بوصفه مفهوما عاما يشمل ممارسات مختلفة لاستغلال الوظيفة سواء كانت عامة أم خاصة. كما أنه يستخدم كمرادف للانحراف عندما يشار إلى الأنشطة التي يقوم بها بعض الأشخاص خارج اطر الشرعية، سواء كانوا سياسيين أو إداريين أو موظفين في مواقع تمكنهم من القيام بالتحايل لكسب المال بطرق غير مشروعة.

الفساد بحسب تعريف صندوق النقد الدولي هو "إساءة استعمال الوظيفة العامة من أجل الحصول على مكسب خاص، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول طلب أو ابتزاز أو رشوة لتسهيل عقد أو اجراء مناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء الشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو اجراءات عامة للتغلب علي منافسين أو تحقيق أرباح خارج اطار القوانين، كما يمكن أن يحدث الفساد عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء الى الرشوة، وذلك بتعيين الاقارب أو اختلاس اموال الدولة مباشرة".[٣] على أن الفساد بمعناه الواسع يشير إلى نوعين من الانحراف[٤]: الأول: هو سلوك صاحب سلطة يستخدم موقعه القوي في إطار وظائفه العامة أو الخاصة، لتجاوز القواعد المقررة أما لصالحه أو لصالح شخص أخر أو منظمة أخرى. وهنا نقترب من التعريف الإجرائي الذي يتبناه البنك الدولي للفساد على أنه «استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية»[٥]. الثاني: هو التحايل على القواعد المهنية أو المبادئ الأخلاقية.

ويتخذ الفساد صورا عديدة منها[٦]:

١. تحويل الموارد المالية والإيرادات: ويظهر في العادة في الاقتصادات الريعية، ففي ظل غياب آليات الرقابة والإشراف الكافية تقوم النخبة الحاكمة بتحويل مليارات الدولارات من العائدات قبل تسجيلها ضمن ميزانية الدولة أو خزينتها.

٢. نهب المال العام والسوق السوداء: ويعني التهريب باستخدام الصلاحيات الممنوحة للشخص او الاحتيال او استغلال الموقع الوظيفي للتصرف بأموال الدولة بشكل سري من غير وجه حق او تمرير السلع عبر منافذ السوق السوداء او تهريب الثروة النفطية.

٣. الرشوة: التي تتعلق بتلقي أموال يسعى المسؤولون الرسميون إليها أو يستخدمها عملاء من القطاع الخاص لقاء الحصول على منافع معينة مثل العقود الحكومية والتراخيص والإجازات أو التأثير في المحاكم. وقد تصبح الرشوة كبيرة حين تحدث في العقود الكبيرة كتلك المتعلقة بالبنى التحتية والدفاع والصناعات النفطية، إذ تصل الرشى المتعلقة بالعقود المغرية إلى ٢٠-٣٠%.

٤. الاكراميات (البقشيش) وهو المال الذي يدفع للمسؤولين لتسريع عمل أو قرار ما أو لتقديم خدمات روتينية يحق للمرء الحصول عليها قانونا، وأغلب أعمال الفساد الصغيرة التي تصيب الموظفين من المرتبة المتوسطة وما دون ممن يعدون أنفسهم عموما أنهم يعملون كثيرا ولا يتلقون إلا القليل من الأجر. وعلى الرغم من أن هذا النوع من الفساد يعد أقل شيوعا في العالم المتقدم إلا أن أغلب المواطنين في البلدان النامية بما فيها البلدان العربية قد اختبروه أملا في تسريع المعاملات اللازمة أو الحصول على ترخيص طال انتظاره.

٥. التلاعب بالقوانين وأنظمة السوق: إذ يقوم السياسيون الفاسدون بسن قوانين تلائم مصالح خاصة، وفي وسع الوزراء إصدار القرارات التي تخدم مصالحهم، كما في وسع المسؤولين كسر القوانين بما يحقق منفعتهم الشخصية ومنفعة أقاربهم وأصدقائهم. وفي وسعهم أيضا أن يعبثوا بقوانين وأنظمة السوق لإعطاء حقوق احتكارية لهم ولأصحابهم، أو للقضاء على منافسيهم في السوق أو على أية مكاسب قد يسعون لتحقيقها.

٦. التهرب من دفع الضرائب: وهو أكثر أنواع الفساد شيوعا، إذ يتمكن بعض الأفراد والشركات وهم يملكون أيضا القوة الضخمة للتأثير في جباة الضرائب وموظفي الحكومة لتفادي دفع الضرائب المترتبة عليهم. وهم قادرون أيضا على التأثير في صانعي القرارات وفي المحاكم لتفادي النتائج أو الأحكام.

٧. المحاباة: التي تحدث عندما يملأ المسؤولون المراكز الشاغرة في الدولة بالأقارب والأصحاب والزملاء.

٨. المحسوبية والمنسوبة: أي إمرار ما تريده التنظيمات (الاحزاب او المناطق او الاقاليم او العوائل المتنفذة) خلال نفوذهم دون استحقاقهم منها اصلا.

٩. الابتزاز والتزوير: لغرض الحصول علي المال من الاشخاص مستغلا موقعه الوظيفي بتبريرات قانونيه وأداريه الإخفاء التعليمات النافذة علي الاشخاص المعنيين كما يحدث في دوائر الضريبة وتزوير الشهادات الدراسية وتزوير النقود

ثالثا: قياس الفساد

لا يوجد مقياس مباشر للفساد، فمن الصعوبة قياس افعال الفساد من حيث العدد والكم، أي عدد الأشخاص والراشين والمرتشين، وكميات الصفقات الملوثة بالفساد، وعلى الرغم من عدم وجود مقياس مباشر للفساد، فانه عادة ما يتم اللجوء الي الطرق غير مباشره لقياسه، وتعد منظمة الشفافية الدولية هي منظمة دولية غير حكومية ومقرها برلين متخصصة في ممارسات الفساد وكشف صفقاته والوقوف على مدى انتشار وتورط المسؤولين في مختلف العالم بصفقاته. وعموما هناك أربع طرق في قياس الفساد هي[٧]:

(١) **قياس الرأي أو المدركات:** إذ يقيس مؤشر مدركات الفساد المؤشر درجة إدراك الفساد الموجود في أوساط المسؤولين العامين (٢) والسياسيين. وتتراوح قيمة تصنيفاته من ١٠ (الأقل فسادا) إلى صفر (الأكثر فسادا). وتهتم الدراسة المسحية بقياس فساد القطاع العام واستغلال الوظيفة العامة من أجل الكسب الشخصي. ويقيس هذا الدليل الفساد لدى الحكومات المحلية والوطنية وليس لدى الشركات المحلية والأجنبية الناشطة في هذه الدول. والمؤشر كمؤشر مركّب تم جمعه من ١٧ دراسة مسحية نفذتها ١٣ مؤسسة مستقلة مختلفة. ولا يتم إدراج أي بلد في المؤشر ما لم تتوفر عنه بيانات من ٣ مسوحات على الأقل. وتقيس هذه المسوحات مدارك السكان المحليين والوافدين ورجال الأعمال والأكاديميين ومحللي المخاطر. وتشير القياسات المتوافرة إلى أن موقع العراق يعد متدنيا جدا في مستوى الشفافية نتيجة انتشار الفساد في مؤسسات الدولة (كما في الجدول).

جدول (١)

مؤشر مدركات الفساد في بعض البلدان العربية ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ و ٢٠١٥ (قيمة المؤشر ٠-١٠)

	2003		2005		2010		٢٠١٥	
دولة	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب
البحرين	6.1	٢٧	5.8	٣٦	4.9	٤٨	٥,١	٥٠
مصر	3.3	٧٢	3.4	٧٢	3.1	٩٩	٣,٦	٩٠
العراق	2.2	١١٥	2.2	١٤١	1.5	١٧٥	١,٦	١٦١
الأردن	4.6	٤٤	5.7	٣٧	4.7	٥١	٥,٣	٤٥
الكويت	5.3	٣٧	4.7	٤٥	4.5	٥٤	٤,٩	٥٦

	2003		2005		2010		٢٠١٥	
دولة	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب
لبنان	3	٨٠	3.1	٨٣	2.5	١٢٩	٢,٨	١٢٧
السعودية	4.5	٤٧	3.4	٧٥	4.7	٥٢	٥,٢	٤٨
السودان	2.3	١١٠	2.1	١٤٩	1.6	١٧٢	١,٢	١٦٥
سوريا	3.4	٦٩	3.4	٧٦	2.5	١٣١	١,٨	١٥٥
اليمن	2.6	٨١	2.7	١٠٦	2.2	١٥٣	١,٨	١٥٧
ليبيا	٢,١	١٢٠	٢,٥	١٢٢	٢,٢	١٥٠	١,٦	١٦٢
الجزائر	٢,٦	٨٨	٢,٨	٩٧	٢,٩	١٠٥	٣,٦	٨٩
المغرب	٣,٣	٧٤	٣,٢	٧٩	٣,٤	٨٦	٣	٩٢
تونس	٤,٩	٣٩	٤,٩	٤٣	٤,٣	٦١	٣,٨	٨١
الإمارات	٥,٢	٣٨	٦,٢	٣٠	٦,٣	٢٨	٧	٢٦

Source: Transparency International, annual report 2003, Berlin, 2004.

Transparency International, annual report 2005, Berlin, 2005.

Transparency International, annual report 2010, Berlin, 2011.

Transparency International, annual report 2015, Berlin, 2016.

وتعني الشفافية توفر المعلومات الدقيقة في مواعيدها، وإفساح المجال أمام الجميع للاطلاع عليها، الأمر الذي يمكن من اتخاذ القرارات الصالحة في مجالات السياسة العامة، وبخاصة تلك التي تتعلق بالسياستين المالية والنقدية. وتعد الحكومة والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة مصدر هذه المعلومات، وعليها أن تقوم بنشرها بصورة علنية وعلى نحو دوري من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والتخفيف من الهدر ومحاصرة الفساد.

وعموما، يعاني هذا المنهج من عدد من مظاهر الضعف كونه يقيس انطباعات عامة عن البلد، وعلى نحو إجمالي لذا فانه لا يفيد كثيرا في تحليل الظاهرة وإجراء المقارنات القطاعية والمحلية، كما أنه يركز على مظاهر الفساد الواضحة ويجتنب تلك التي ترتبط بالفساد الكبير مثلا. فضلا عن اعتماده على عينة صغيرة لا تخضع في الغالب لشروط المعاينة الإحصائية.

(٣) **قياس الخبرات:** الذي يتجه إلى قياس الخبرات المباشرة والفعلية مع الأجهزة الحكومية

ومن أكثر مؤشراتها شيوعا : المشاركة في تعاملات الفساد ومؤشر ضغوط الفساد.

(٤) **تحليل البيئة المؤسسية:** فقد عمدت بعض التحليلات على التركيز على الاوضاع المؤسسية المهيئة للفساد منها: التعقيد البيروقراطي، السلطة المتاحة للموظفين، شفافية القرارات، غموض أو وضوح المعايير والتعليمات، الرقابة والمساءلة، كفاية مستويات الأجور للموظفين، الثقافة المجتمعية تجاه الفساد، آليات وضوابط الثواب والعقاب المرتبطة بالنزاهة والفساد.

(٥) **المؤشرات الموضوعية:** التي تنتج عن عمل المؤسسات والأجهزة المعنية بمكافحة الفساد مثل القضايا التي خضعت للتحقيق، وحالات الإدانة والأموال المستردة وغيرها.

ثالثا: الفساد والتنمية: إشكاليات العلاقة

تشير الدراسات التطبيقية إلى وجود علاقة ارتباط مباشرة بين الفساد والنمو الاقتصادي، فكلما زاد الفساد في المجتمع، كلما قامت فئة قليلة بالسيطرة على موارد الدولة، فأضعف ذلك من قدرة الدولة على الانتفاع من تلك الموارد في تحريك عجلة التنمية[٨]. وتشير الأدلة التجريبية استنادا إلى المقارنات الدولية إلى الآثار السلبية للفساد على الاستثمارات الخاصة والنمو الاقتصادي، فمع مؤشر الفساد ذي النقاط العشرة (صفر للأكثر فسادا و ١٠ للأقل فسادا) فان الدولة التي تحسن من درجاتها على المؤشر من ٦ إلى ٨ نقاط مثلا يمكنها أن تزيد معدلات استثماراتها بمعدل ٢%، بالإضافة الى ٠,٥% زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. كما تشير الدراسات إلى ان الحكومات الأكثر فسادا تنفق بشكل أقل على التعليم والصحة وربما اكثر على الاستثمارات العامة مثل مشروعات البنية التحتية ذات العائد الأقل[٩].

كما ان مقارنة دليل الفساد بدليل التنمية البشرية يظهر ان البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة تكون اقل فسادا. تلعب بنية الاقتصاد دورا مهما في تحديد أوجه الفساد وطبيعته، وفي ظل اقتصاد ريعي فانه تزيد احتمالات التلاعب بالصفقات والعقود الحكومية في ظل قدرة الدولة الواسعة على القيام بمشتريات كبيرة في أغلب القطاعات. ومن جهة أخرى، فان مستوى التنمية الاقتصادية يترك أثرا مهما في تحديد القطاعات التي يظهر فيها الفساد. ففي البلدان النامية تتزايد الأنشطة الفاسدة الصغيرة في القطاعات الخدمية التي يفترض أن تكون منتجاتها مجانية. بينما يتخذ الفساد في البلدان المتقدمة طابع الفساد الكبير. كما إن الضرر الذي يحدث في الاقتصاد يتناسب مع قوة الاقتصاد، فيكون فادحا كلما كان الاقتصاد هشا وغير متوازن.

إن تحويل الموارد العامة وسرقتها يسهم في توزيع الثروة الوطنية في صالح المنتفعين من عمليات الفساد ومن ثم يخفض نصيب السكان منها. ويؤدي إلى تنامي التفاوت بين الأغنياء والفقراء ويدفع الكثير من الناس إلى حافة الفقر. ويؤدي الفساد أيضا إلى زيادة تكاليف الحصول على الخدمات العامة يقع عبئها إلى المواطن ويؤثر سلبا في العدالة التوزيعية، إذ يسهم الفساد في إعادة تخصيص الثروات لصالح الفئات التي تحتكر السلطة، ويمهد لظهور الفوارق المجتمعية، وانعدام التكافؤ الاجتماعي والاقتصادي.

يهدد الفساد التنمية المستدامة، لان الرشوة والسعي إلى الاستئثار بالكسب الاقتصادي يؤديان إلى تحميل المؤسسات التجارية تكاليف إضافية، كما إن صغار رجال الأعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة سيتضررون أكثر من غيرهم، الأمر الذي يلحق أضرارا بالغة برأس المال البشري ويهدد فئة المنظمين الناشئة. كما أن الفساد يترك آثارا سلبية تطال الإنتاجية الاقتصادية ويقوض أسس الكفاءة الاقتصادية في المشروعات، ويهدد تنافسية الأسواق، ويهدد فرص نمو القطاع الخاص بعيدا عن القادة السياسيين.

إن الفساد يؤثر سلبيا في السياسة المالية للدولة، فمن جانب الإيرادات يعوق تحصيل مواردها المستحقة كالضرائب وعوائد الاستثمار، كما إنه يشوه السياسات الحكومية من خلال تشويه بنية الإنفاق العام من خلال التركيز على الأنشطة التي توفر مجالات الفساد مثل أعمال البناء الكبيرة ومشتريات الدفاع، ويقلل من حجم وكفاءة الإنفاق المخصص للخدمات العامة التي تؤثر في التنمية البشرية، ويتحمل الفقراء والفئات الهشة في المجتمع وطأة هذا الأثر السلبي.

فاستشراء الفساد في القطاع الصحي مثلا يؤثر سلبا في أوضاع الفقراء كونهم الأقل قدرة على تقديم البقشيش مقابل الحصول على الخدمات الصحية التي يفترض أن تكون مجانية، أو الدفع مقابل الحصول على الخدمات الخاصة اذ استنفد الفساد خدمات الصحة العامة[١٠].

ومن الآثار التنموية للفساد انه يؤدي إلى التأثير على مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التكاليف التي يضيفها فضلا عن عدم التوكد بخصوص ظروف العمل في البلد، فيحجم المستثمرون عن إقامة المشروعات الجديدة في البلدان الأكثر فسادا، كما أنه يؤدي إلى حرمانها من المساعدات والمعونات التنموية. إن الفساد الكبير في العراق يستنزف أمواله وثرواته نتيجة ضخ الكثير منها إلى الخارج، إذ بات معروفا حجم الاستثمارات العراقية في الأردن وهي أما أموال هاربة من العنف أو مهربة نتيجة الفساد.

رابعا: الفساد في العراق

تشير الدراسات إلى أن الفساد ليس جديدا في العراق، بل تعود جذوره إلى حقبة الاحتلال العثماني عندما كانت الوظيفة العامة تُباع وتُؤجر، لذا فقد تأصل في بنية الدولة العراقية منذ تأسيسها، فقد أساء كبار الساسة العراقيون استخدام صلاحيتهم ، ورغم ان بعض رؤساء الحكومات ابان الحكم الملكي قد حاولوا معالجة المشكلة وتطهير جهاز الدولة الا ان تلك المحاولات باءت بالفشل ،ومنذ الإطاحة بملكيه عام ١٩٥٨ توالت على الحكم انظمة مختلفة وكانت تعمد الى احداث تغيرات البيروقراطية وتطهير جهاز الدولة بغية استبعاد العناصر المناوئ للنظام الجديد" من خلال موقعهم في المؤسسة الحاكمة الى مقاولين مع منحهم اعفاءات كمركية كبيرة، ومنذ عام ١٩٦٨ وحتي عام ٢٠٠٣ استمر نظام حكم الحزب الواحد لمده ٣٥ عاما وساد خلالها قدر من الفساد الاقتصادي حيث لجا النظام السابق الى اعادة سيطرته على الدولة بواسطه الاستيلاء السريع على المفاصل الأساسية لا نتاج الثروة وكذلك القطاع النفطي باستخدام الربوع النفطية كاداه في بناء السلطة الجديدة[١١] .

إن ضعف الحكومة أسهم في استشراء الفساد في العراق فسياسات التعيين في القطاع العام لم تكن مرتبطة بمعايير الجدارة والكفاءة.١٢ بقدر ارتباطها بعلاقة الفرد بحزب البعث المنحل الذي أصبح منظمة لصناعة الفساد في المجتمع من خلال مأسسة المحاباة والمجاملات الحزبية وإضعاف الرقابة المؤسسية، ومع فقدان العناصر اللازمة لمحاربة الفساد وتزايد العناصر المحفزة له كان النظام يعتمد في اكتشاف حالات الفساد على المصادفة وعلى تقارير المؤسسات الاستخبارية والأمنية والبعثية التي كانت تتعامل مع الظاهرة خارج إطار القضاء[١٢].

لقد أدى انهيار النظام السابق إلى المزيد من حالات فقد ظهر فئة جديدة من المسؤولين ظهرت عليهم علامات الإثراء السريع، مستفيدين من ارتباطهم بالأمريكان ثم بأحزاب السلطة. في هذا الوقت يمكن رصد عمليات الفساد الواسع عبر موجة من المشروعات العامة التي تفتقر لأدنى حد من متطلبات الجدوى الفنية والاقتصادية والاجتماعية، وأضحت عمليات البناء والإعمار التي تتولاها هذه المؤسسة أو تلك مثار سخرية بين العامة، فعقود المقاولات والإنشاءات تنطوي على دفوعات مفضوحة للرشى والعمولات، وتعطي في الغالب لذوي المسؤولين.

ومن مظاهر الفساد التوسع المفرط في جهاز الدولة وزيادة عدد الموظفين فمنذ سنة ٢٠٠٣ تضاعف عدد موظفي القطاع العام أكثر من

ثلاث مرات نتيجة عدم توفر فرص العمل الأمر الذي جعل الحكومة العراقية واحدة من أكبر الحكومات في العالم من حيث عدد العاملين فيها فقد ارتفع عدد العاملين في أجهزة الدولة المختلفة من ١٠٤٧٠٠٠ سنة ٢٠٠٤ إلى 2389901 سنة ٢٠٠٨ وإلى ٣١٩٩١٩١ موظف سنة ٢٠١٤، ثم إلى ٣٠١٤٠٢٣ موظف سنة ٢٠١٦ (ينظر الشكل) كما تتسم بعدم اعتماد نظم الإدارة الحديثة وتدني مستويات الحكومة الالكترونية وارتفاع معدلات الفساد وضعف واضح في القطاع العام والحكم الرشيد.

شكل (١): تطور أعداد العاملين في أجهزة الدولة للسنوات ١٩٦٠-٢٠١٧

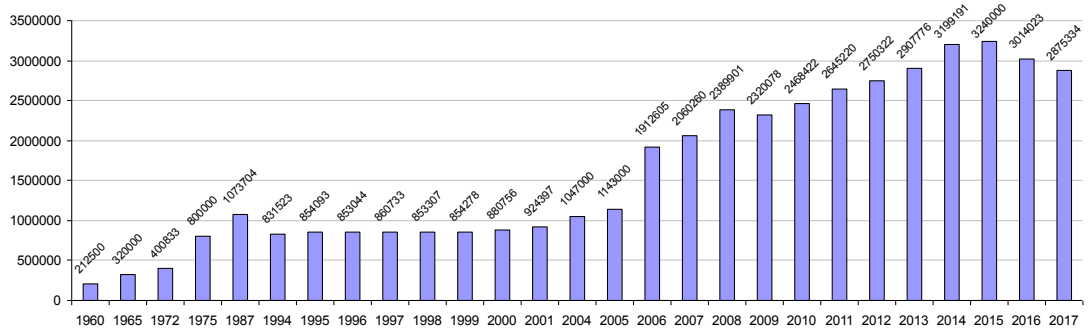

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية سنوات مختلفة
وزارة المالية، الموازنة العامة للدولة لسنوات مختلفة

خامسا: مؤشرات الفساد في العراق

بحسب مسح شبكة معرفة لسنة ٢٠١١ فقد واجه ٨% من العراقيين مواقف مباشرة أو غير مباشرة العراق من تقديم الرشاوى، فيما قدر مدى انتشار الرشاوى بحوالي ١١,٦% من خلال قياس احتساب نسبة المواطنين الذين لديهم تعاملات مع موظفي الخدمة المدنية ومن ثم يتعرضون لمواقف من الرشاوي. وتتفاوت النسب بشكل كبير بين مختلف قطاعات الإدارة العامة، إذ يضطر المواطنون لتقديم رشاوى لضباط الشرطة أو لموظفي تسجيل الأراضي ومصلحة الضرائب والكمارك وتسجيل السيارات. وعلى صعيد المحافظات يلاحظ وجود تفاوت كبير في حالات الرشوة التي تعرض لها المواطنون. ففي بغداد يصل معدل انتشار الرشاوى إلى ٢٩,٣%، وتنخفض النسبة في محافظات إقليم كردستان إلى ٣,٧%، أما باقي المحافظات فتصل فيها النسبة إلى ١٠,٢%. كما أن حالات الرشوة أكثر

شيوعا في الحضر (١٢,٥%) مما هي في الريف (٩,٧%)[١٣].

سادسا: الفساد والتنمية في العراق

تكشف مراجعة مؤشرات التنمية في العراق عن تدهور كمي ونوعي فيها. نتيجة الدمار الذي لحق بالبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بفعل الحروب الداخلية والخارجية وسنوات العقوبات الطويلة، فتأثير تلك الظروف أعمق من أن تقيسه مؤشرات وأرقام تتسم بقدر عال من التجريد والعمومية. فضلاً عن أن هذه الظروف سترافق آثارها وانعكاساتها السلبية مسيرة التنمية القادمة والمستوى الذي يمكن إن تصل إليه التنمية. إن ذلك يعني أن البيانات لا تظهر حقيقة التراجع الذي حصل في بنية التنمية وجوهرها وحجم ذلك التراجع؛ مثلما تفشل في إعطاء صورة التراجع في البنى المؤسسية الاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع[١٤]. صنف مؤشر الدول الفاشلة أو التي أصبحت تسمى الدول الهشة (Fragile States) طبقاً لسمات عديدة من بينها: عدم قدرة الحكومة المركزية في هذه الدول على فرض سلطتها على ترابها الوطني وتأمين حدودها أو احتكار هذه المهمة، عدم تمتعها بالشرعية اللازمة للحكم، تفشي الفساد وانعدام تداول السلطة فيها، غياب أو ضعف النظم القانونية فيها وتهديد وحدتها واستقرارها بالانقسامات العرقية والدينية الحادة. وقد وضعت هذه السمات في ١٢ مؤشراً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، تتراوح قيمة كل منها بين (٠-١٠)، وكلما حازت الدولة علامات أعلى كلما تصدرت الدول الفاشلة. وما يهمنا هنا هو موقع العراق في سلم الفشل التنموي، إذ أن أسوأ ترتيب كان الثاني خلف السودان في سنة ٢٠٠٧، أما أفضل ترتيب احتله العراق كان المرتبة ١٣ وذلك في سنة ٢٠١٤، ولما كان هذا المؤشر يختزن انجازاً تنموياً طويلاً وليس آنيا، الأمر الذي يكشف عمق الأزمة التنموية التي يمر بها البلد. إن هذا يعني التدهور في الأوضاع التنمية للدولة وتحولها إلى دولة فاشلة أو رخوة، ويعني أن القوانين والقواعد المنظمة لعمل المجتمع والاقتصاد تمحى أغراضها ونتائجها بفعل الفساد المستشري وعدم الالتزام بالقانون، لذا تعجز السياسات عن الإتيان بثمار ايجابية، أو أن تلك الثمار تكون ضئيلة جداً.

شكل (١): موقع العراق بحسب مؤشر الدول الهشة (الفاشلة)

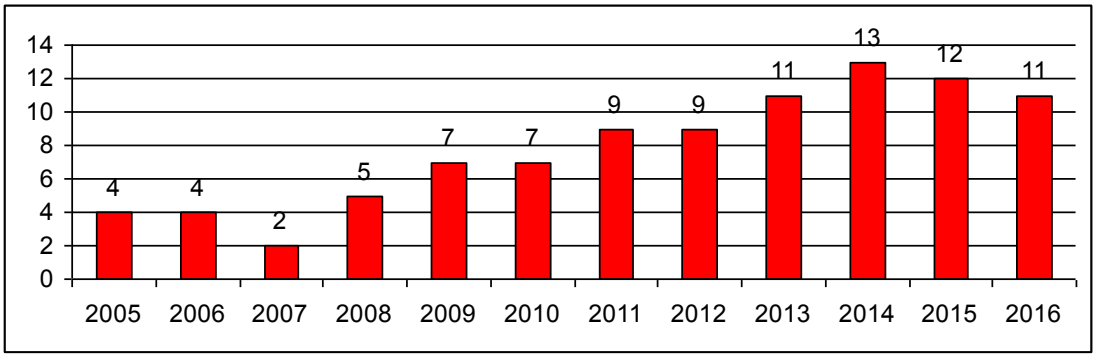

http://fsi.fundforpeace.org/

لقد تبددت أحلام التنمية والتقدم واللحاق بركب الحضارة والرفاه منذ ستينات القرن الماضي، مع دخول البلد في دوامة الدكتاتورية والاستبداد، وان انتعشت لبرهة في ظل الطفرة النفطية الأولى، إلا أن الذي حصل كان تبديدا هائلا لموارد البلد ومقدراته، وضياعا لفرص التقدم التي لاحت في الأفق، فانشغلت نظم الحكم المتعاقبة بالصراعات الداخلية والخارجية التي كلفت الاقتصاد الكثير، لعل أكثرها فداحة ما نتجت عن الحروب الثلاثة الكبيرة التي خاضها النظام السابق، فقد حقق العراق خلال السنوات الخمس والثلاثين التي سبقت احتلال العراق (١٩٦٨-٢٠٠٣) عائدات من إنتاج وتصدير النفط بلغت قيمتها ٢٧١,١١ مليار دولار، لكن ما تم إنفاقه خلال سنوات الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) بلغ ١٧٨ مليار دولار طبقاً للبيانات الحكومية أي ما نسبته ٦٥,٧% من جميع عائدات النفط التي إستلمها العراق خلال السنوات ١٩٦٨-٢٠٠٣، وهو مبلغ يفوق إجمالي ديون الدول العربية الـ ١٣ المدينة سنة ١٩٩٠[١٥]. وقد ذهبت أغلب النفقات خلال حقبة الثمانينيات إلى الصناعة العسكرية والتسليح، فقد زاد الإنفاق العسكري خلال هذه الحقبة من ٠,٧ مليار دولار سنة ١٩٧٠ إلى ١٩,٨ مليار دولار سنة ١٩٨٠ وبنسبة ٣٨,٨% من الناتج المحلي الإجمالي والى ٢٤,٦ مليار دولار سنة ١٩٨١ وبنسبة ٦٦% من الناتج المحلي الإجمالي وارتفع الإنفاق العسكري إلى ٢٥,٩ مليار دولار عام ١٩٨٤ وبنسبة ٥٤,٤% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعني أن الإنفاق العسكري استنزف ما بين نصف إلى ثلثي الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات

١٩٨١-١٩٨٤، وبلغ الإنفاق العسكري للمدة من ١٩٨١-١٩٨٥ نحو ١١٩,٩ مليار دولار وعائدات النفط للسنوات نفسها كان مجملها ٤٨,٤ مليار دولار[١٦].

لقد وضعت تحت تصرف الدولة مليارات الدولارات، وقد تزامن ذلك مع الطفرة النفطية الأولى في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية ١٩٧٣ وتأميم ما تبقى من الامتيازات النفطية ووقف الدول العربية المنتجة للنفط شحنات النفط الخام إلى البلدان التي كانت تدعم إسرائيل. وخلال السنوات القليلة التالية حتى عام ١٩٨٠ تهيأت للحكومة موارد مالية غير مسبوقة فتزايدت النفقات العامة من ٣٤١٤١٢ ألف دينار في السنة المالية ١٩٧٠/١٩٧١ إلى ٢٣١٣٧٧٦ ألف دينار سنة ١٩٧٩[١٧]، وتوافر العراق على احتياطي مالي يقدر بحوالي ٣٦ مليار دولار أمريكي سنة ١٩٧٩.

وقبل أن يتمكن العراق من قطف ثمار التغيرات الايجابية في الثروة دخل العراق في الحرب مع إيران والتي استمرت لثمان سنوات خرج العراق منها منهكا ومثقلا بالديون، إذ قدرت ديونه بحوالي ١٠٠ مليار دولار، فيما أشارت التقديرات إلى حاجة العراق إلى حوالي ٢٠٠ مليار دولار لإعادة الأعمار[١٨].

وفي عام ١٩٩٠ ، تعرض العراق لنظام عقوبات أممية فرضها مجلس الأمن نتيجة حرب الخليج الاولى، ثم للحرب التي دمرت خلالها بناه التحتية والهياكل الاقتصادية وأعيد خلال أيام إلى عصر مبل الصناعة. آثرت الظروف الاقتصادية المتردية خلال حقبه العقوبات الاقتصادية على نحو واضح في نسيج المجتمع العراقي ،والعامل المهم الذي يحدد شكل السلوك الاجتماعي هو الفقر المدقع لمن يعشون على دخل من القطاع العام الذين يشكلون حوال ٤٠% من السكان الذين حاولوا خلال الحقبة المذكورة اعتماد بديل او اكثر من استمرار الاعتماد على المواد الغذائية التي توفرها البطاقة التموينية وبيع الاثاث المنزلي والحصول على اعانات من اقارب يسكنون في الخارج او ايجاد عمل اضافي للأسرة وليس للأسرة وليس فقط للمعيل فيها ،وتقدر دائرة الشؤون الإنسانية في الامم المتحدة ان اكثر من اربعة ملايين عراقي قد اجبروا على الدخول في حاله فقر قصوي

وشكل عام ٢٠٠٣ منعطفاً حاسماً في تاريخ العراق، فقد احتلت القوات الأمريكية والحليفة لها البلد، وألغت أغلب الترتيبات المؤسساتية للدولة العراقية، وأنشأت على عجل مؤسسات جديدة. في وقت تباينت مصالح المكونات الاثنية والقومية والتي وجدت بعضها في التغيير السياسي فرصة تاريخية ينبغي اغتنامها لاستعادة الحقوق التي تراها مسلوبة. ورغم تزايد العنف وحالات عدم الاستقرار إلى الحد التي وصفت

في كثير من الأوقات بالحرب الأهلية إلا أن العراقيين نجحوا في تأسيس بعض الترتيبات الديمقراطية وخطوا أولى الخطوات على طريق التداول السلمي للسلطة. مع ذلك فان التكاليف البشرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية لهذا التحول كانت عالية:

- قدر عدد الضحايا للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٤ بحوالي ١٨٦،٦٤٥ شخصا[١٩].
- قدر عدد النازحين داخليا بحوالي ٣,٢ مليون نسمة بحسب بيانات ٢٠١٥، فضلا عن وجود ٨,٢ مليون نسمة بحاجة إلى مساعدة إنسانية طبقا لبيانات برنامج الغذاء العالمي[٢٠].
- قدر عدد المهجرين إلى خارج العراقي بحوالي ٧٢٨ ألف نسمة بحسب بيانات ٢٠١٢[٢١].
- قدرت تكلفة إعادة الإعمار بحوالي ٢٥٠ مليار دولار.

وبعد سنة ٢٠٠٣ ترافقت المرحلة مع ارتفاع غير مسبوق في أسعار النفط في الأسواق العالمية الأمر الذي اثر إيجابا في عائدات الصادرات النفطية المتحققة التي نمت من حوالي ٥,١ مليار دولار سنة ٢٠٠٣، إلى حوالي ٨٢,٩ مليار دولار سنة ٢٠١١، محققة مبلغ إجمالي يزيد على ٣٤٨,٣ مليار دولار[٢٢]. أي أنها تتفوق بمبلغ ٧٧ مليار دولار عن مجمل ما حققه العراق خلال السنوات الخمس والثلاثين السابقة. لكن السمة المميزة في الحقبتين هي استمرار تبديد موارد النفط والتصرف على أساس أنها موارد غير ناضبة، وأنها من حق الجيل الحاضر فقط وليس للأجيال القادمة حق فيها

وطبقا لإستراتيجية تخفيف الفقر في العراق التي صدرت أواخر سنة ٢٠٠٩ فان هناك ٢٣ من الأفراد يقعون تحت خط الفقر أي حوالي ٧ ملايين شخص نجد نصفهم في الحضر ونصفهم في الريف على الرغم من أن سكان الريف لا يشكلون سوى ٣٠% من إجمالي سكان العراق. وقد أظهرت بيانات سنة ٢٠١٢ تحسناً في نسبة الفقر، إلا أغلب التحسن نتج عن ارتفاع أسعار النفط والتحسن النسبي في الأمن[٢٣]، إلا أن تبدل تلك الظروف سنة ٢٠١٤ يؤيد الآراء القائلة بتضاعف مستويات الفقر، مع تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي وتزايد الهجرة والعنف في أعقاب احتلال للموصل وبعض المحافظات الأخرى، وما ترتب عليها أيضا من تكاليف مباشرة وغير مباشرة من منظور تنموي. لتبرز مشكلة المديونية بالنسبة للاقتصاد العراقي الذي سيكون عليه توجيه ما بين ٥-٧% من الإنفاق العام لتأمين مدفوعات خدمة الديون المترتبة بذمته.

حصيلة التشويه التنموي في العراق ١٩٢١-٢٠١٦[٢٤]:

- ارتفاع معدلات الأمية إلى مستويات كان العراق تجاوزها في أواخر السبعينات.

- مجتمع شاب ترتفع فيه معدلات النمو السكاني تنخفض فيه معدلات النشاط الاقتصادي عموما، ويرتفع فيه معدل الإعالة، وتنخفض فيه إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي، وتتركز أغلب البطالة في الفئة الشابة، الأمر الذي يكشف عجز الاقتصاد عن توليد الوظائف.
- إن الانجاز المتحقق في مؤشرات التنمية البشرية ومنها العمر المتوقع هو أقل من مثيله في جميع البلدان العربية (باستثناء الصومال والسودان).
- تراجع إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي الثلث مما كان عليه أواخر العهد الملكي.
- أكثر من ٨٠ من الشعب العراقي خارج اطر الحماية الاجتماعية في وقت تتزايد فيه عدم العدالة في المجتمع.
- اقتصاد مدمر وقطاع عام غير عامل إذ توجد منشآت يعمل فيها أكثر من ٥٠٠ ألف عامل متوقفة أو تنتج بعيدا عن معايير الكفاية.
- بنى تحتية لا تلائم متطلبات التنمية ونقص في الخدمات العامة، فضلا عن تدني جودة المقدم منها وبخاصة ما يتصل بالتعليم والصحة والكهرباء.
- سوق داخلي مفكك نتيجة السياسات التجارية وسياسات الانفتاح غير المقنن.
- اقتصاد ريعي يولد أكثر من ٦٠% من ناتجه المحلي الإجمالي في القطاع النفطي الذي لا يشغل سوى ٢% من القوى العاملة
- عدم التمكن من تعزيز الاستثمار الخاص بسبب الفساد المستشري في مؤسسات الدولة الأمر الذي يرفع تكاليف الاستثمار فيه، ويؤدي إلى هروب رؤوس الأموال الخاصة إلى الخارج.

سابعا: جهود مكافحة الفساد في العراق

تبنت الحكومات المتعاقبة منذ سنة ٢٠٠٣ صراحة أو ضمنا هدف محاربة الفساد، اعتقادا منها بأهمية مكافحته وتقليص آثاره السلبية على المجتمع والاقتصاد والدولة في العراق، بل إن البعض أعلن أن خطورته لا تقل عن الإرهاب بما يفرض من أعباء مادية ومعنوية تديم القطيعة بين المواطن والدولة، فضلا عن كونه يمثل اعتداءا على القانون والقيم الإنسانية السوية، ويشكل عقبة في طريق تحقيق التنمية في البلد. في سنة ٢٠٠٩ تبنت الحكومة العراقية الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٠-٢٠١٤ بوصفها أنموذجا إصلاحيا يسعى إلى حماية المجتمع من ظواهر الفساد وإشاعة ثقافة حماية حقوق الإنسان، وتقليل الفرص المتاحة لممارسة الفساد من خلال زيادة فاعلية ودور مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية التي تشكل بدورها مكونات النزاهة

وتمثل جزءًا لا يتجزأ من الاصلاحات الاقتصادية والإدارية من خلالها سيتم تنفيذ الإستراتيجية بحيث يكمل بعضها بعضا ٢٨ والتي تقوم على اطار ثلاثي للحد من الفساد هي ٢٩:

١-الوقاية : من خلال بناء منظومة تشريعية وادارة مالية ورقابية وثقافية

٢-الردع : من خلال بناء منظومة قانونية وتحقيقية وقضائية قادرة على تحقيق اجراءات ردع فاعلة.

٣-المناصرة: من خلال خلق شبكة واسعة تشترك فيها كل الأجهزة الرسمية والشعبية.

٤-الإصلاح من الأعلى إلى الاسفل.

وباعتبار مؤشر ضبط الفساد ذاتيا على إدارة الحكم تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة تقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم الاتية: الفساد بين المسؤولين الحكوميين، الفساد كعقبة في وجه الأعمال التجارية، مدى تواتر تقديم «أموال غير قانونية» إلى الرسميين والقضاة، ومدى إدراك وجود الفساد في سلك الخدمة المدنية. تتراوح التقديرات ما بين -٢,٥ و +٢,٥ والقيم العليا هي الأفضل. وهنا نجد أن العراق يقف بين الدول الأسوأ أداءً بحسب هذا المؤشر ولا يتقدم إلا على ليبيا والسودان واليمن!.

جدول (٢)

مؤشر ضبط الفساد في بلدان مختارة للأعوام ١٩٩٦-٢٠١٤

	1996	2000	2005	2010	2014
أفغانستان	-1.85	-1.91	-1.46	-1.62	-1.33
العراق	-1.53	-1.47	-1.46	-1.31	-1.34
البرازيل	-0.07	0.02	-0.17	0	-0.38
تشاد	2.2	2.23	1.86	2.1	1.82
تشيلي	1.45	1.54	1.45	1.49	1.48
الصين	-0.25	-0.24	-0.64	-0.6	-0.33
كولومبيا	-0.49	-0.41	-0.12	-0.41	-0.39
الدانمارك	2.37	2.52	2.31	2.41	2.26
مصر	-0.07	-0.39	-0.52	-0.55	-0.59
فنلندا	2.36	2.59	2.35	2.18	2.18
فرنسا	1.26	1.36	1.35	1.44	1.27
المانيا	1.99	1.9	1.86	1.74	1.83
غانا	-0.22	-0.07	-0.36	0.06	-0.21
اليونان	0.34	0.76	0.37	-0.16	-0.2

الهند	-0.4	-0.37	-0.4	-0.51	-0.46
اندونيسيا	-0.56	-0.89	-0.86	-0.75	-0.58
ايران	-0.65	-0.57	-0.44	-0.99	-0.57
البحرين	0.17	0.37	0.47	0.25	0.3
ايطاليا	0.36	0.72	0.4	٠,٠	-0.11
اليابان	1.05	1.23	1.21	1.57	1.73
الاردن	-0.12	0.04	0.33	0.06	0.15
الكويت	0.72	0.84	0.63	0.4	-0.26
لبنان	-0.47	-0.41	-0.49	-0.86	-1.06
ليبيا	-0.78	-0.73	-0.87	-1.26	-1.61
ماليزيا	0.51	0.36	0.27	0.13	0.48
المغرب	0.33	-0.03	-0.3	-0.18	-0.26
روسيا	-1.02	-0.92	-0.78	-1.06	-0.87
السودان	-1.28	-0.8	-1.45	-1.26	-1.45
سويسرا	2.1	2.21	2.02	2.1	2.19
سوريا	-0.78	-0.9	-0.71	-1.08	-1.55
تركيا	-0.23	-0.33	-0.02	0.03	-0.12
اليمن	-0.35	-0.91	-0.79	-1.16	-1.55

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي: http://data.albankaldawli.org/indicator

وتشير بيانات هيئة النزاهة إلى تطور في عدد الدعاوى الإخبارية والقضايا الجزائية منذ تأسيسها سنة ٢٠٠٤ وحتى سنة ٢٠١٠. إذ تضاعفت الدعاوى الإخبارية أكثر من ثلاث مرات، والقضايا الجزائية بأكثر من ١٠ مرات. الأمر الذي يؤكد عمق ظاهرة الفساد وانتشارها على الرغم من توفير آليات المكافحة[٢٥]. وفي سنة ٢٠١٤ بلغ مجموع الأموال المستردة ٢,٠٧٨ مليار دينار[٢٦].

ثامنا: الاستنتاجات

١- الفساد في العراق ظاهره اقتصادية واجتماعية نشأت منذ تأسيس الدولة العراقية تتلخص بقيام بعض السياسيين والإدارة العليا في استغلال مراكزهم من اجل المصلحة الخاصة، إلا أنها انتشرت في حقبة النظام السابق واستفحلت بعد عام ٢٠٠٣ بسب ضعف الرقابة الحكومية والشفافية والمحاسبة وتطبيق مبدا المحاصصة السياسة وعدم تطبيق بعض الاجراءات الكفيلة بمعالجه هذه الظاهرة.

٢- الفساد في العراق يشكل عقبة أساسية في وجه عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسب تأثيره المباشر والسلبي على الاستثمار وتشويه الانفاق الحكومي وتقليل إيرادات الدولة ، وتأخير المشاريع المصادق عليها سنويا.

٣- إن مهمة مكافحة الفساد في العراق الى جانب كونها قضية اقتصادية واجتماعية ،تظل مسألة سياسه بالدرجة الأولى، إذ إن مكافحة الفساد تحتاج الى قرار سياسي وإرادة سياسة قوية مبنية على تحقيق الصالح العام والحفاظ على موارد البلد من الاستنزاف عن طريق الفساد.

٤- سيادة دولة القانون والمؤسسات لها الاثر الكير في معالجة المشكلة وتوليد حافز كبير في معالجة المشكلة، وتوليد حافز كبير لدى الكثيرين لمحاربة الفساد في ظل الشعور بوجود سلطة القانون والتشريعات مع ضمان توفر الامن والامان.

٥- عدم امكانية الجهات الرقابية في الدولة مثل هيئة النزاهة ومكاتب المفتشين العموميين في الوزارة وديوان الرقابة المالية بعملها والسبب هو المحاصصة في مقاعد الحكم والاحزاب السياسية.

٦- ضعف دور الاعلام والصحافة ومؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد وذلك يعود الى عدم الاستقرار الامني بصورة تامة.

تاسعا : التوصيات

١- مكافحة الفساد في العراق من الوسائل التي لم يعد بالإمكان في تأجيلها خصوصا في ظل السعي نحو تحقيق التنمية، وان خطوات جادة يجب أن تتخذ على جميع المستويات وذلك لان مخاطر هذه المسألة واثارها الضارة على التنمية ،اصبحت من القضايا الملحة، التي تحول دون تقدم المجتمع، مما يستدعي الحيلولة دون تفاقمها بدراسة اسبابها وألياتها التي تساعد على انتاج الفساد في مناحي الحياه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٢- وضع أنظمة فعالة وحيوية لتقويم اداء المؤسسات الحكومية بواسطة مبدأ محاسبة تكاليف الفساد المادية وغير المادية لكي لا تكون مبررا لتجميد الغاء خطط مكافحه الفساد لارتفاع تكاليفها عن تكاليف الفساد.

٣- خلق رأي عام يرفض الفساد دينا واخلاقيا لأثاره السلبية في التنمية الاقتصادية الشاملة أي تثقيف المجتمع وتحويل الولاء بصوره تدريجيه من العائلة والعشيرة الى الامه والدولة ومكافحه البطالة والتضخم بواسطة توفير فرص عمل وتشجيع الاستثمار المحلي ومنع الاستيراد لتنشيط الصناعة الوطنية.

٥- يجب ان تكون هنالك مسائلة وتشمل هذه المسائلة بكافة المواقع الوظيفية دون استثناء وعدم اقتصارها على عينة دون اخرى ووجوب احترام الوظيفة العامة من كل القائمين عليها مهما كانت مواقعهم .

المصادر والهوامش

١ بيير لا كوم، الفساد، ترجمة: سوزان خليل، مكتبة الاسرة، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٩

٢ الأمم المتحدة، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، نيويورك، ٢٠٠٤،

٣ نواف سالم كنعان، الفساد الاداري والمالي: أسبابه، اثاره ووسائل مكافحته، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الامارات، العدد ٣٣، كانون الثاني ٢٠٠٨، ص ٨٤

٤ بيرم لا كوم، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢

٥ البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم، واشنطن، ١٩٩٦، ص١٢٤

٦ منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد، دليل البرلماني العربي لضبط الفساد، ص ٣٨-٤٤

٧ أحمد صقر عاشور، مكافحة الفساد في الدول العربية: إشكالية البحث والقياس، في:سليم الحص وآخرون، المشاريع الدولية لمكافحة الفساد: بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، ٢٠٠٦، ص٦٦-٧٢

٨ منى سالم ومي الجمال ونرمين والي، ما بين الفساد والحكم الرشيد: نحو تحقيق العقد الاجتماعي والأهداف الإنمائية، مركز العقد الاجتماعي، القاهرة، ٢٠١٠، ص ١٥

٩ المصدر السابق نفسه، ص٢٢

١٠ حسام بدراوي ومحسن يوسف، الشفافية ومحاربة الفساد في قطاع الصحة، مكتبة الاسكندرية، الاسكندرية، ٢٠٠٧، ص١٤

(١١) مجيد خدوري، **العراق الجمهوري**، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص ٢٧١

١٢ المصدر السابق نفسه، ص ١٠٨

١٣ الجهاز المركزي للإحصاء، مسح شبكة معرفة العراق ٢٠١١، القسم التاسع

١٤ حسن لطيف كاظم، فشل التنمية أم تنمية الفشل؟ (نقد مسارات التنمية في العراق والبحث في بدائلها)، مؤتمر وزارة التخطيط، رؤية العراق ٢٠٣٠، أصل البحث، ص ١٣

(١٥) بلغت ديون تلك الديون ١٤٨,٥ مليار دولار وتلك الدول هي: الأردن، تونس، الجزائر، جيبوتي، السودان، سوريا، الصومال، عمان، لبنان ، مصر، المغرب، موريتانيا واليمن.

World Bank, Global Development Finance, Country Tables, 1999, Washington D.C., 1999

(١٦) اونر اوزلو، تنمية وإعادة بناء الاقتصاد العراقي، مركز العراق للأبحاث، بغداد، ٢٠٠٦، ص ٣٦

(١٧) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٠، ص ١٣٩

(١٨) Liam Anderson and Gareth Stansfield, The future of Iraq : dictatorship, democracy, or division?, Palgrave Macmillan, New York, 2004, 84

(١٩) www.iraqbodycount.org/database/ (visit at 17 November 2016)

(٢٠) http://ar.wfp.org/publications/Iraq-situation-report-nov-2015-ar

(٢١) علي حنوش، العراق: مشكلات الحاضر وخيارات المستقبل (دراسة تحليلية عن مستويات تلوث البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية)، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٢٠٤

(٢٢) *The Brookings Institution, Iraq Index: Tracking Variables Of Reconstruction & Security In Post- Saddam Iraq, July,2012, P. ٩* (http://www.brookings.edu/iraqindex)

(٢٣) البنك الدولي، الفقر والإدماج والرفاهية في العراق ٢٠٠٧-٢٠١٢: وعد النفط والنمو غير المتحقق، البنك الدولي، واشنطن، ٢٠١٤.

٢٤ حسن لطيف كاظم، مصدر سبق ذكره، ص ١٥-١٦

٢٥ هيئة النزاهة، التقرير السنوي لسنة ٢٠١٠، ص١٣

٢٦ هيئة النزاهة، التقرير السنوي لسنة ٢٠١٤، ص١٤

abstract

Corruption is a global phenomenon not limited to

paticul ar state or region but it extend, to all regions and countries ,it becomes a threat to the national economy not only at developing countries ,the financial and admini stratify forces are taking part in the bady of these communities , they are beginning to have a crippling effect construction and economic development ,which involves the destruction of the economy and the financial and admonish tardive rapacity. Iraq is one of the countries in which financial and administrative corruption has been rampant since the inception of the Iraqi state at the beginning of economic sanctions against lraq marked the beginning of the significant expansion of this phenomenon corruption worsened after 2003 with multiple factors having affected the spread of Iraqi state facilities and economic institutions to take multiple images and become challenges to nation building and the advancement of economic realitiesIt is therefore imperative to address such a phenomenon and reduce its proliferation , especially at the current stage ,when lraq aspires to build adevastated economy , will that seeks to lift the country out of corruption